جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	احمد كاظم جودة				
أسم المشرف	أ.د خولة حسين حمدان				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	مواجهة تحديات تقلبات اسعار النفط وتأثيره في ضريبة دخل شركات النفط الاجنبية بحث تطبيقي في الهيئه العامة للضرائب				
السنة	٢٠٢٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يروم البحث لمواجهة اهم التحديات وتقلبات اسعار النفط وتأثيرها على ضريبة دخل شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق وان اهم التحديات المتمثلة في مده العقد وبعض فقرات قانون ضريبة الدخل و التحاسب الضريبي على وفق القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد في حين ان شركات النفط تتبع معايير المحاسبة والابلاغ المالي وكميات الانتاج المحددة من قبل منظمة اوبك لانتاج النفط له علاقة بحجم الايرادات لان في زيادة الانتاج تقل التكاليف وتزداد الايرادات وتحسب الايرادات من خلال المعادلة :- كلفة البرميل + (كلفة البرميل * ٢٠-١٥ نسبة هامش ربح) يهدف البحث عبر تسليط الضوء و التعرف على الية التحاسب الضريبي لشركات النفط الاجنبية لعينة من عقود الخدمة و بيان مواجهة التحديات لالية التحاسب الضريبي لشركات النفط الاجنبية, لذا توصل الباحث الى عدة نتائج يعد اهمها :- ١. بنود العقد الخاصه بشركات النفط الاجنبية وخاصة مدة العقد واستخدام الغاز المرفق للانتاج وبيع حقوق الشركة الى اخرى دون ان يكون هنالك غرامة او شرط جزائي و دون موافقة الجانب الوطني ٢. لا توجد ضمن قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ تلزم شركات النفط الاجنبية التحاسب كل سنة واثبات التحاسب هذا في حال حدوث منازعات بين الشركات والهيئة عند التحاسب الضريبي. ولعل اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث كانت كالاتي :- ١. تعديل مسودة العقد فيما يخص مدة العقد اذ تكون مدة اقل لغرض الاسراع بتطوير				

	الحقل وعودة كامل الحقل الى الجانب الوطني وتحمل تكاليف اقل . ٢. يجب تعديل بعض فقرات قانون ضريبة الدخل الخاص بالشركات والزامها التحاسب كل سنة واثبات ذلك التحاسب لتجنب حدوث المنازعات وضياع الايرادات الضريبيه.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	اشراق جبار كولان			
أسم المشرف	م. د هيثم عبد الخالق اسماعيل / أ. م. د تهاني مهدي عباس			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور ضريبة المبيعات في تحديد اتجاهات الطلب على بعض الخدمات باستخدام مرونة الطلب السعرية في العراق			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على دور ضريبة المبيعات في اسعار خدمات الاتصالات والانترنيت والطلب عليها، ومن خلاله تم التحقق من مدى دقة وصحة وجهة النظر التي تشير الى وجود أهمية لدور ضريبة المبيعات على اسواق المنافسة للمشتغلين في قطاع الاتصالات ومدى امكانية استخدام ذلك النوع من الضرائب (الضرائب غير المباشرة) ومن ثم بيان اهمية هذا النوع في احداث تغييرات تتوافق مع وجهة نظر المشرع لتحقيق اهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وتم تطبيق ذلك على القوائم المالية لشركتي اسيا سيل ورابط الأرض. وكانت مشكلة البحث في فرض ضريبة المبيعات على خدمتي الانترنت والاتصالات الامر الذي ادى بشكل مباشر الى ارتفاع اسعار خدمتي الانترنت والاتصالات فضلاً عن التغير في الطلب على هاتين الخدمتين. ولأثبات فرضية البحث استخدام البرنامج الاحصائي spss واستخدام نموذج الانحدار غير الخطي وتحليل البيانات المالية، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بضريبة المبيعات وتطبيقاتها واستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومتابعة البيانات التاريخية للظاهرة قيد البحث. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة تأثير بين الطلب والسعر عند فرض ضريبة المبيعات على خدمات الاتصالات والانترنيت ادى الى تراجع الطلب عليهما. وأيضا وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير السعر ومتغير الطلب عند مستوى معنوي ٥٪، وكان من بين اهم ما وصى بها الباحث،			

	شمول اوعية ضريبية اخرى من خدمة الاتصالات والانترنيت كما شملت بطاقات الاتصالات بما يضمن توسيع الوعاء الضريبي بهدف الحصول على حصيلة ضريبية أكبر سواء كانت خدمات الهواتف اللاسلكية او غيرها كالهواتف الثابتة لغرض تحقيق مسألتين أساسيتين وهي الحفاظ على المنافسة العادلة في سوق الاتصالات وتطبيق اهم القواعد الضريبية وهي قاعدة العدالة الضريبية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**علي مطشر محمد**			
أسم المشرف	**أ.د علي عباس كريم الخفاجي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**أنموذج مقترح لاعتماد النسب التصاعدية وفق الضوابط السنوية وانعكاساتها على الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة الضرائب**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**هدف البحث إلى التعرف على بيان الأسس المعتمدة في الضوابط السنوية والحصيلة الضريبية وتسليط الضوء على طرائق تقدير الضريبة والضريبة التصاعدية، وثم إعداد (الأنموذج المقترح) لنسب التصاعدية وتطبيقه وفق الضوابط السنوية بما يسهم في رفد الحصيلة الضريبية، لما يحققه من مميزات منها أنه يحقق أفضل طريقة للتقدير، بما يتضمن من نسب تصاعدية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وتطبيقه في الهيئة العامة للضرائب ـ قسم الشركات إذ تم اختيار مجموعة من الشركات المحدودة اعتمادا على توفر البيانات مما يؤدي ذلك إلى زيادة في الحصيلة الضريبية وكما يسهم في توزيع العبء الضريبي بين مختلف أنواع الشركات.** **انطلق البحث من مشكلة في النسب الواردة بالضوابط السنوية التي أوجدت في الهيئة العامة للضرائب من خلال تحديد الدخل الخاضع للضريبة بنسب ثابتة وحسب طبيعة النشاط ومنها على سبيل المثال(١٠٪-١٢٪-١٥٪-١٨٪-٢٠٪) لأنشطة (صناعي ،إنتاجي ،خدمي، تجاري ، مقاولات) من أجمالي الإيرادات في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات المحدودة. وان هذه النسب مطبقة حالياً تكون لها تأثير كبير على الحصيلة الضريبية و العدالة الضريبية، وكذلك تترك اثر واضح في توزيع**				

	العبء الضريبي بين مختلف أنواع الشركات. **وفي ضوء التحليلات والنتائج المتحققة استنتج الباحث أمكانية تطوير طريقة التقدير بموجب الضوابط معتمدا على "الأنموذج المقترح" بما يسهم من التأثير بشكل ايجابي في زيادة الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة في الحصيلة الضريبية وتحقيق عدالة ضريبية لجميع أنواع الشركات المحدودة .**

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**غفران فوران كامل**				
أسم المشرف	**أ.م.د. محمد عبد الله ابـراهيم العزاوي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**أثر معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)**				
السنة	**٢٠٢٢**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**يهدف البحث الى بيان التأثير الذي يمكن أن تحدثه معلومات الجهات الساندة وأبعاده المتمثلة بـ(توفير البيانات و المعلومات, استثمار الوقت, دقة عناوين المكلفين, تحقيق العدالة, الحد من الفساد الأداري, اكتشاف التهرب الضريبي, تحفيز المكلفين للأمتثال الطوعي) في الحصر الضريبي، فضلاً عن بيان الفروق المعنوية في استجابة العينة المبحوثة بحسب المتغيرات المتمثلة بـــ(مصداقية المعلومات,كفاءة و فاعلية المعلومات, التعاون مع الأدارة الضريبية,الزام المكلف, دقة و اكتمال المعلومات والوقت المناسب)، وقد تم اعتماد المنهج الكمي والوصفي التحليلي وفي ضوءه تم تصميم الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات من العينة البالغ عددها (٨٠) من مجتمع (١٠٠) متكون من المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب وفي المواقع الوظيفية المتمثلة بـــ(معاون مدير عام، مدير قسم، مسؤول شعبة, فاحص ضريبي، مدقق، اخرى ، فضلا عن اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.٢٣) وتوصل البحث الى مجموعة من الأستنتاجات اهمها يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي، اما ابرز التوصيات التأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الإدارة الضريبية وبين الجهات الساندة لتذليل الصعوبات أو المشكلات**					

	التي قد تعرقل أو تأخر وصول المعلومات إلى الإدارة الضريبية من خلال تطبيق برنامج خاص لنقل هذه المعلومات ما بين الادارة الضريبية و هذه الجهات بتكامل و فاعلية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	ندى عزيز حسين الظفيري			
أسم المشرف	أ.م.د. وفاء عبد الأمير حسن			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	كفاءة الفاحص الضريبي وأثرها في اكتشاف التطويع المصطنع للأرباح بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	هدف البحث الى قياس التأثير بين المتغير المستقل كفاءة الفاحص الضريبي بأبعاده المتمثلة بـ (المؤهلات العلمية والمؤهلات العملية(الخبرة) والتدريب والتطوير والحياد والاستقلالية واخلاقيات المهنة) والمتغير المعتمد اكتشاف التطويع المصطنع للارباح، ودرجة ترتيب تلك الابعاد على وفق أهميتها واولويتها، وقد حددت مشكلة البحث في تساؤل رئيس مفاده هل هناك تأثير لكفاءة الفاحص الضريبي في اكتشاف التطويع المصطنع للارباح للهيئة المبحوثة، وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي وعلى ضوءه تم تصميم الاستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات من العينة البالغ عددها (٧٠) مبحوثاً من (العاملين في الهيئة العامة للضرائب)، كما تم الاعتماد على البيانات والتقارير المالية للشركات (س) للتامين و(ص) للتامين وللمصارف (أ) و(ب) التجاري في تفسير النتائج وللسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)، فضلاً عن اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS V.23) في احتساب (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، معامل الاختلاف، معامل الارتباط، تحليل الانحدار، اختبارF، اختبار T، معامل التحديد)، ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث تبين ان هناك تأثيرًا معنويًا لأبعاد كفاءة الفاحص الضريبي مجتمعة او منفردة في اكتشاف التطويع المصطنع للارباح وهذا يدل على مدى التأثير الإيجابي الكبير الذي تلعبه ابعاد كفاءة			

	الفاحص الضريبي في اكتشاف التطويع المصطنع للارباح.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**فرح نعيم مكي**				
أسم المشرف	**أ.د.بيداء ستار لفتة البياتي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**تقييم المخاطر الضريبية وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية (iso31000;2018) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**				
السنة	**٢٠٢٢**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**هدف البحث الى تقييم المخاطر الضريبية وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية (٢٠١٨: ٣١٠٠٠ ISO) المتمثلة ب-٥ اطار العمل و العملية لتحديد مستوى أو درجة تطبيق وتوثيق الهيئة العامة للضرائب للمواصفة الدولية، وقياس الفجوة بين الواقع الفعلي وما ينبغي أن تكون عليه في ضوء متطلبات المواصفة، فضلا عن تحليل الفجوات بتحديد نقاط القوة والضعف المستوى تطبيق المواصفة الدولية لإدارة المخاطر، وتحديد الأسباب الرئيسة والثانوية لتشخيص حالات عدم المطابقة والتوثيق الفعلي مع متطلبات المواصفة مع استعمال تقذيات وأدوات مناسبة تساعد في تحليل الفجوات وتحديد وتقييم المخاطر وبما يضمن للهيئة المبحوثة من اكتساب معرفة واقعية بمستوى المخاطر التي تتعرض لها سواء كانت داخلية أو خارجية، وانطلق البحث من مشكلة اثارت عددا من التساؤلات منها ما مستوى تطبيق وتوثيق متطلبات المواصفة الدولية (٢٠١٨: ٣١٠٠٠ ISO)، وما هو حجم الفجوة بين الواقع الفعلي وتعديق ذلك المتطلبات في الهيئة المبحوثة، وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي مع اللجوء الى المقابلات الشخصية، فضلا عن عقد ورشة عمل مع المسؤولين في الهيئة المبحوثة للإفادة من المناقشة والحوار معهم لعرض الاجابة عن فقرات قائمة الفحص الخاصة بالمواصفة، التي تعد أداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات التي تحملت (١٥٠) سؤالا موزعة على متطلباتها الرئيسة، واستخدمت التكرارات، والنسب المنوية والوسط الحسابي المرجح كأساليب احصائية لتحليل البيانات.**				

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / ضرائب</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">فرقد جميل عبد النور</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.د.ثائر صبري محمود الغبان</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">المحاسبة القضائية ودورها في الكشف عن الاحتيال الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٢٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تعد الهيئة العامة للضرائب من الهيئات المهمة التي ترفد موازنة الدولة بالإيرادات وتجنب حدوث

العجز فيها، والذي يتطلب تخفيض حالات العزوف عن دفع المستحقات الضريبية ومنها حالات الاحتيال الضريبي الناتجة عن طريق ما يقوم به المكلفون عند التلاعب بالحسابات والابداع في اظهار المركز المالي بصورة غير حقيقية وباتباع الاساليب غير المشروعة، وللمحاسبة القضائية أهمية في الكشف عن الاحتيال الضريبي لتحد من حالات الاحتيال الضريبي وردع المكلفين الذين يحاولون اتباع اساليب الاحتيال الضريبي فيما بعد، اذ تركزت مشكلة البحث باتباع طرق مختلفة من الاحتيال الضريبي وهي التجاوز على القوانين والتعليمات والانظمة المتعلقة بالضريبة عن طريق عدم اظهار الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة باستعمال القوانين والتعليمات والانظمة بشكل غير سليم ، فضلا عن غياب الدور الأساس للمحاسبة القضائية في الكشف عن الاحتيال الضريبي والحد منه فيما بعد.

ولتحقيق أهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي لملائمته لموضوع البحث، وتم تقييم استمارة استبانة مكونة من ٢٤ فقرة كأداة لجمع البيانات ومن اجل اختبار فرضيات البحث تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية (الانحدار الخطي) لتحليل البيانات والتوصل للنتائج باستخدام برنامج الإحصاء SPSS، وتوصل الباحث الى مجموعة استنتاجات كان أهمها ضعف تتبع اجراءات التحاسب الضريبي وعدم الأخذ بعين الاعتبار صحة وموثوقية نتائج الحسابات والقوائم المالية التي يقدمها المكلف، أن تتم تفاصيل العمل المحاسبي فيه بشكل تقليدي ومن ثم ينعكس ذلك على صعوبة الكشف عن حالات الاحتيال الضريبي.</td></tr>
</table>